



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعا، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة

د. عدنان عبد الأمير مهدي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 (واقعها، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة)

د. عدنان عبد الأمير مهدي *

تمهيد:

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية، وللبطالة آثارها على الصحة النفسية والجسدية، إذ إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل (يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، ووجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة)، إلا أن تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة هو «كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يجد هذا العمل لكن دون جدوى»؛ وعليه فإن العاطلين عن العمل هم ثلاث شرائح:

1. من لم يقوموا بعمل مأجور ولو بساعة واحدة خلال أسبوع تحدده الدراسة الميدانية.
2. من عملوا سابقا وهم يبحثون جديا عن فرص عمل جديدة.
3. فئة الشباب البالغين سن العمل والباحثين عنه.

وتعرف البطالة أيضاً بأنها توقف العامل عن العمل مع القدرة عليه؛ بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه.

الخلفية والنقاشات:

تعدُّ مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، إذ يشكل عنصر العمل من العناصر المهمة القادرة على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج (الأرض، الإدارة، رأس المال) لخلق الانتاج السلعي والخدمي، ويلحظ بروز مشكلة البطالة في العراق بشكل كبير بعد العام (1991) وحرب الخليج الأولى، وتسريح الآلاف من الجنود العراقيين، مما أدى إلى ضغط

* أكاديمي .. حاصل على الدكتوراه في السياسات العامة من جامعة النهدين.

قوة العمل على سوق العمل للحصول على الوظائف، وما تلاها من حصار اقتصادي دام لمدة (13) سنة، فبعد أن سجلت معدلات البطالة خلال سبعينيات وثمانينات القرن المنصرم نسبب منخفضة تقدر (3.7%) من إجمالي قوة العمل (15) عاما فأكثر، ارتفعت إلى (13.5%) في العام (1997).

بعد العام (2003) وأحداث الاحتلال التي أدت إلى تدمير معظم المنشآت والبنى الارتكازية، وتعطيل المشاريع الصناعية لفترات طويلة، و خسارة جزء مهم من الاستثمارات البشرية، وتسريح العديد من العاملين من أعمالهم، وتحويلهم إلى جيش من العاطلين سجلت نسبة البطالة ما مقداره (28% .10) ابان العام 2003 التي تمثل أكثر من نصف السكان النشطين وهي نسبة خطيرة وكبيرة جدا، يعود السبب الاساس فيها الى شل حركة نشاط الاقتصاد العراقي نتيجة الدمار الذي تمخض عن حرب الاحتلال، وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لأغلب الممتلكات العامة، فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها سلطة الاحتلال والتي تمثلت (حل الجيش العراقي الذي يضم مايربو على 400 الف منتسب أغلبهم من المتطوعين، والمؤسسات الامنية والدوائر المرتبطة برئاسة الجمهورية، والإعلام بھيئاتها كافة، وكذلك هيئة التصنيع العسكري وما يرتبط بها من دوائر، فضلا عن توقف معظم المشاريع الصناعية التي تملكها الدولة ومجموعها 192)؛ مما فاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدني المستوى المعيشي وانتشرت البطالة بشكل سافر وكبير وكانت أحد أهم أسباب التدهور الأمني وزيادة العنف.

وبينت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة (2014) أن نسبة البطالة بلغت (6% .10)، أما نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والهشاشة للأسرة في العراق لسنة (2016) قدرت نسبة البطالة (8% .10)، وفي إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء¹ - وزارة التخطيط العراقية، أظهرت أن نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين (15-29) سنة، بلغت (6% .22) بارتفاع عن المعدل الوطني بلغ (74%)، إذ بلغت البطالة بين الذكور للفئة نفسها (1% .18)، في حين بلغت نسبة البطالة لدى الإناث (3% .56).

كما بلغ معدل بطالة الشباب في العام (2018) حوالي (40%) حسب بيانات صندوق النقد الدولي.

1. انظر بيانات الجهاز المركزي للاحصاء <http://cosit.gov.iq/ar/living-conditions-main>

ويلحظ مما تقدم أن معدلات البطالة في العراق بعد العام (2003)، تميزت بالتذبذب صعوداً ونزولاً، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي مر بها العراق فضلاً عن غياب التخطيط الرشيد لإيجاد حلول علمية للمشكلة، والاكتفاء بحلول وقتية غير مجدية، وقد لا تنفذ على أرض الواقع؛ مما انعكس سلباً على الظاهرة التي تميزت بخصائصها وأسبابها وآثارها المتعددة.

إن تفسير عمق مشكلة البطالة، ما بعد 2003، وتفاقمها في الاقتصاد العراقي يعود إلى جملة من العوامل والأسباب الرئيسية التالية :-

1. تسريح أعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الإعلامية والعسكرية والأمنية، حيث تم تسريح مئات الآلاف من المتطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي.
2. قيام الكثير من الشركات العاملة في شمال ووسط العراق على استخدام العمالة الأجنبية من بلدان جنوب شرق آسيا .
3. تراجع الأهمية النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي، المستوعبين سابقاً لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وذلك لتردي وتراجع الإنتاج الزراعي وتوقف معظم المشاريع الإنتاجية الصناعية عن العمل.
4. تلكؤ برامج إعادة الأعمار وتوجيه قسم كبير من موارد المنح والمساعدات الدولية وتخصيصات الميزانيات العامة للدولة نحو نشاطات غير إنتاجية وعدم حصول تحسن ملموس على حالة البني التحتية الارتكازية.
5. توقف معظم المشاريع والمصانع عن الإنتاج بعد تدهور الوضع الأمني وعدم توفر الطاقة الكهربائية، وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة في معالجة البطالة العالية والفقر وارتفاع الأسعار وتعمير البنية الأساسية .

وقد مرت مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي منذ نهاية السبعينيات في القرن الماضي حتى الآن بأنواع مختلفة من البطالة بحسب المدة التاريخية على النحو الآتي²:

2. للمزيد من التفصيل حول أنواع البطالة انظر : سارة الخشمي ، وشروق الخليف : واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها (القاهرة : مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد 55، يناير 6102).ص.9.

1. **مرحلة البطالة السلوكية³**: وهذه المرحلة ظهرت في النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

2. **مرحلة البطالة الهيكلية⁴**: وقد ظهرت في نهاية عقد الثمانينيات بعد نهاية الحرب مع إيران وتسريح أعداد كبيرة من القوات العسكرية التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادراً على استيعابها مرة واحدة.

3. **مرحلة البطالة المقنعة والبطالة الإجبارية⁵**: وقد ظهرت خلال عقد التسعينيات مع فرض حالة الحصار على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة ولا سيما في قطاع النفط والزراعة وقطاع الخدمات العامة.

4. **مرحلة البطالة المستوردة**: - وهذه المرحلة بدأت بعد عام (2003) وانفتاح السوق العراقي على جميع المستوردات دون أي قيود الأمر الذي أوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت قائمة والمعامل الصغيرة.

أن التحديد السابق للمراحل التي مرت بها البطالة في العراق لا يعني بالتأكيد عدم تداخلها فيما بينها في بعض الفترات وفقاً لظروف كل مرحلة، إلا أن المرحلة الأخيرة ربما تكون هي الأخطر من بينها، ومما تقدم يتضح أن مشكلة البطالة في العراق لها جذورها التاريخية التي حددت أشكالها وأنواعها وتباينت معدلاتها بين مرحلة تاريخية وأخرى متأثرة بتحديات داخلية وخارجية جعلت منها مشكلة عامة واجهت المجتمع العراقي وخاصة القوى العاملة من السكان النشطين اقتصادياً، فكانت لها خصائصها وأسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية.

3. وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

4. وهي حالة تعطل تصيب جانب من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات الراغبين في العمل.

5. وهي حالة يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي بعدم إرادته.

أولاً: خصائص مشكلة البطالة في العراق بعد العام 2003

1- البطالة حسب النوع الاجتماعي:

تعد نسب البطالة بين الإناث أكبر مما هو عليه الحال بين الذكور في العراق طبقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي تصدره وزارة التخطيط بشكل نصف سنوي فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت النسبة خلال العام 2014⁶ حوالي (10,6) % للأفراد بعمر 15 عاماً فأكثر يشكل الذكور فيها مانسبته (8,4) % في حين تشكل الإناث ما نسبته (21,9) %، والحقيقة الأخرى وراء ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث يعود إلى عاملين أساسيين هما:

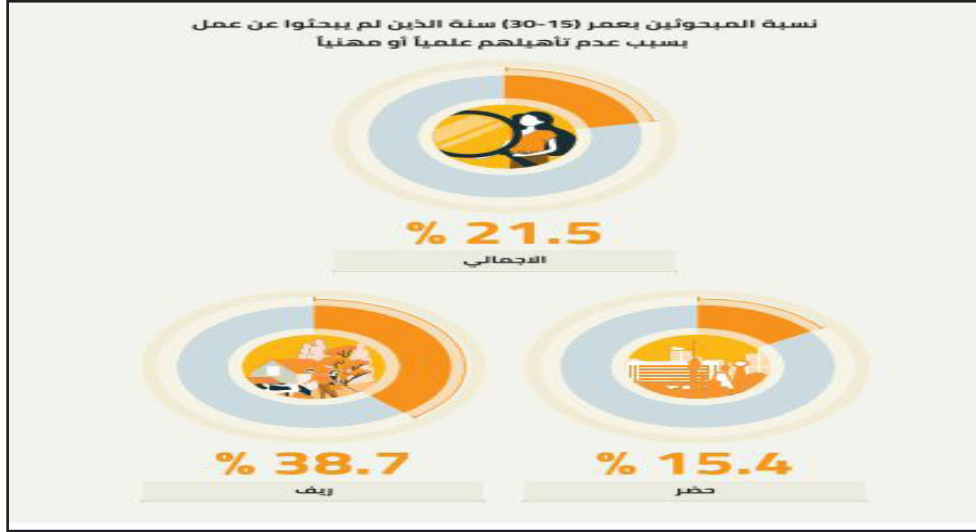
أ- أسباب تتعلق بالأسرة، والتي تجعل المرأة تبحث عن عمل مؤقت أو منقطع بسبب ارتباطها الأسري، وكذلك طبيعة تكوينها البيولوجي.

ب- انخفاض مستوى التعليم وعدم توفر التدريب اللازم لوظائف معينة.

2- البطالة حسب الفئة العمرية:

تكمن أهمية دراسة التركيب العمري للعاطلين في رسم سياسة سكانية واقتصادية واجتماعية للحد من مشكلة البطالة بين الفئات العمرية الأكثر تضرراً من البطالة، ويلاحظ أن أعلى معدلات البطالة تتركز في فئتي العمر (15-19) سنة (20-24)، ويمكن تفسير هذه الظاهرة للفئة (15-19) سنة بأنها تعود إلى تسرب هؤلاء من المدارس، ومن ثم عدم امكانية حصولهم على وظائف خاصة تلك التي تحتاج إلى مستويات مرتفعة من التعليم وافتقارهم إلى المهارات المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في الكثير من الأنشطة الإنتاجية ويوضح المرتسم أدناه نسبة الشباب العاطل الذي لم يبحث عن عمل أصلاً من عمر (10-30) سنة؛ بسبب عدم التأهيل طبقاً لإحصاءات وزارة التخطيط العراقية للعام 2019.

6. انظر في ذلك مديرية احصاء احوال المعيشة (بغداد : المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام 4102، الجهاز المركزي للاحصاء) ص 301.



الجهاز المركزي للإحصاء والبيونسيف: المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق 2019
(بغداد : مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 2020)ص18.

أما فيما يتعلق بارتفاع البطالة للفئة (24-20) سنة و(25-29) سنة فتعود إلى كون غالبيتهم من خريجي المرحلة الإعدادية والمعاهد والجامعات، وأنهم يفضلون البحث عن مهنة تتلائم مع اختصاصاتهم وخاصة في القطاع العام حتى لو استمرت مدة انتظارهم وخاصة الإناث، وبسبب الحجم الذي تشكله هذه الفئة العمرية من إجمالي قوة العمل (حوالي 30%)، فأنها تحوز الحصة الأكبر من إجمالي العاطلين عن العمل، وهذا يعني تركيزها في فئة الشباب والباحثين عن العمل للمرة الأولى⁷.

مما تقدم يتضح أن الفئة العمرية الأكثر تعرضاً لمشكلة البطالة في العراق هي فئة الشباب، والشباب كما هو معروف هم عماد كل مجتمع، وأنهم في الوقت نفسه الخطر الجسيم عليه حين لا تتوفر لهم فرص العمل وفرص الحياة الكريمة. وادناه بعض البيانات التي تعبر عن وجهة نظر الشباب إزاء مشكلة البطالة طبقاً لإحصاءات وزارة التخطيط العراقية للعام 2019.

7. المصدر نفسه.

أسباب البطالة من وجهة نظر الشباب

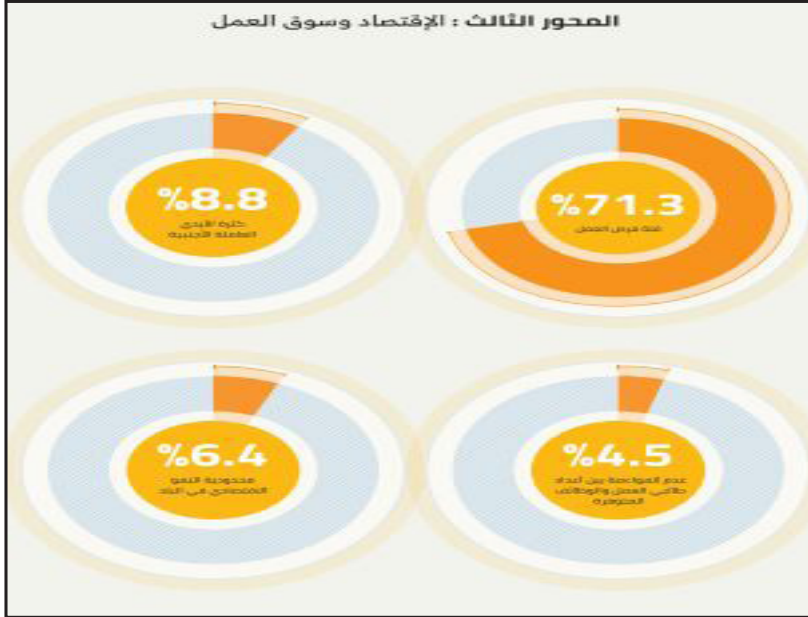
يعزو الشباب أسباب البطالة الى ثلاث محاور:

المحور الاول : الشباب أنفسهم



المحور الثاني : دور الدولة





الجهاز المركزي للإحصاء واليونسييف: المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق
2019 (بغداد : مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، 2020) ص: 17-15.

3- البطالة حسب التوزيع البيئي والجغرافي:

بحسب تصنيف البطالة على مستوى الحضر - المركز والحضر الأطراف والريف نجد ارتفاعها عام 2014 في مناطق حضر المركز والأطراف بالنسبة للإناث وبمعدلات (24,8)% في حين بلغت في الريف (12,7)% وبالنسبة إلى الذكور كانت (8,9)% (7,3)% على التوالي طبقاً للجدول أدناه

مستوى التفصيل	معدل البطالة (%)			معدل النشاط الاقتصادي (%)		
	الإجمالي	امرأة	رجل	الإجمالي	امرأة	رجل
المحافظة						
دهوك	8.8	14.8	7.4	42.3	15.6	70.1
نينوى	8.2	24.0	7.1	39.2	5.3	73.5
الموصلية	5.7	12.3	4.1	45.7	17.8	73.8
كركوك	2.9	2.2	3.1	46.0	19.9	73.7
أربيل	8.3	29.5	3.5	49.1	18.5	79.2
ديالى	8.8	46.1	3.2	39.7	10.0	70.9
الأنبار	19.6	31.2	17.2	41.8	14.8	67.7
بغداد	13.3	24.4	10.9	44.7	16.5	72.0
بابل	9.5	9.1	9.6	42.4	17.5	69.7
كربلاء	6.7	19.9	4.1	44.9	14.5	75.4
واسط	7.2	8.0	7.0	42.6	12.8	70.8
صلاح الدين	8.2	30.0	5.4	40.2	9.2	72.6
التنجف	8.3	28.8	4.5	43.9	13.4	75.8
القادسية	13.2	24.9	9.9	45.6	19.3	74.4
المتن	8.0	14.2	7.4	35.3	6.4	68.0
ذي قار	17.4	35.2	14.6	39.3	10.4	69.6
ميسان	16.5	46.7	11.7	41.3	11.7	69.9
البصرة	12.2	14.5	12.0	39.3	7.2	73.8
الهيئة						
حضر	11.5	24.8	8.9	43.0	14.1	72.0
ريف	8.1	12.7	7.3	41.9	12.0	73.7

مديرية احصاء احوال المعيشة : المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام 2014 (بغداد) :
الجهاز المركزي للاحصاء، 2014، ص 103.

ويرجع هذا التباين إلى أن المشاريع تكون في المدينة وأن القطاع الزراعي يستوعب جزءا من العمالة وخاصة النساء والرجال في الريف، إذ تم استيعاب جزء منهم في الجيش والشرطة مما وفر المجال أمام النساء في العمل حتى ولو كان لحسابهم الخاص

أما التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق فكانت الصدارة في العام 2003 إلى محافظة ذي قار إذ بلغت (2. 46%) لكلا الجنسين، وهي بين الذكور تفوق بكثير مما هي عليه بين الإناث، إذ بلغ معدل بطالة الذكور (8. 48%) مقابل (6. 25%) للإناث ويعزي سبب ذلك إلى وجود عدد كبير من المتطوعين في الجيش العراقي السابق من محافظة ذي قار، وتأتي بالدرجة الثانية محافظة الأنبار حيث بلغ معدل البطالة فيها (3. 33%)، تليها محافظة بغداد بمعدل بطالة (0. 33%)، وكانت المحافظات الأقل معدلا للبطالة، محافظة كربلاء ويشكل بين الذكور (2، 14%) وبين الإناث (8. 12%)، تليها محافظة البصرة بمعدل بطالة (5. 15%) لكلا الجنسين و(الملحق الجدول 13) يبين التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق للفترة

(2003-2006)، وأظهرت نتائج آخر مسح بارتفاع معدل البطالة، حيث تجاوز (35.31%) لكلا الجنسين وهي بين الإناث تفوق بكثير مما هي عليه بين الذكور، إذ بلغ (72.46%) للإناث مقابل (17.29%) للذكور في ذي قار تليها محافظتا المثنى ونيوى بمعدلي بطالة (43.26%) (21.25%) على التوالي مسجلة بذلك أعلى معدلات للبطالة في العراق، بينما سجل أقل معدل للبطالة في العراق في محافظة السليمانية بمعدل (0.11%) لكلا الجنسين، وتلتها محافظة بابل بمعدل بطالة (74.11%)، ومحدودية النشاط الخاص فيها، وهو ما ينطبق أيضاً على المثنى، وأن عدم الاستقرار الأمني أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في كل من الأنبار ونيوى.

4- البطالة حسب الحالة الزوجية:

إن حجم البطالة سجل ارتفاعاً واضحاً عند فئة العزاب والمنفصلين، ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى كونهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما سيضطّهم إلى العزوف عن الزواج حين أيجاد فرص عمل مناسبة، وكذلك يلحظ أن حجم البطالة لدى المطلّقين أكبر من المتزوجين، وقد يعزى سبب ذلك إلى حالة البطالة نفسها، إذ لا يستبعد أن تكون البطالة هي السبب الرئيس للمشاكل الزوجية ومن ثم الطلاق، بالإضافة إلى كون المتزوج والذي يعيل أسرة لديه عدد من الأطفال سيكون أكثر حرصاً على فرصة العمل.

5- البطالة حسب المستوى التعليمي:

إن التركيب التعليمي للمتعلّطين وتفاوتته بين الذكور والإناث وتطوره خلال الزمن هو انعكاس لمدى انسجام السياسة التعليمية وتوافقها مع احتياجات التنمية ومدى التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، لذا فإن الاهتمام بالتركيب التعليمي للعمالة والبطالة يكون من أجل معرفة مدى تناسب مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل، وقد يسود الاعتقاد أنه كلما زادت درجة تعليم الشخص زادت فرصته في الحصول على فرصة عمل مناسبة، ولكن هذا الأمر ليس دقيقاً بالنسبة للعراق؛ وذلك لأنه يلاحظ انخفاض نسبة البطالة بين فئة العاطلين الذين يحملون مؤهل أقل من المتوسط (الابتدائية) حيث بلغت (0.15%) سنة 2008، بعد ما كانت (48.55%) سنة 2003، إذ وجد أنّ هنالك علاقة

موجبة غير متوقعة بين مستوى التعليم ومستوى البطالة في اقتصاديات الدول النامية، وأن التفسير المنطقي لهذه الظاهرة هو أن غير المتعلم لا يبحث عن نوع معين من العمل بل يلتحق مباشرة بأول فرصة عمل تتاح له في القطاع غير الرسمي.

وقد تتناسب البطالة أحيانا عكسيا مع ارتفاع المستوى التعليمي، إذ تتزايد في فئات الحاصلين على تعليم منخفض، فطبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2007 شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما دون (9. 57%) من مجموع العاطلين عن العمل في حين بلغت نسبة العاطلين ممن يحملون شهادة أعلى من الإعدادية (1. 29%)، وتعكس النسبة العالية للعاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا (4.5%) وشهادة البكالوريوس (9. 13%) أزمة التعليم العالي في العراق وعدم ملائمتها لاحتياجات سوق العمل.

ثانياً: أسباب البطالة وآثارها في العراق

1. أسباب مشكلة البطالة في العراق:

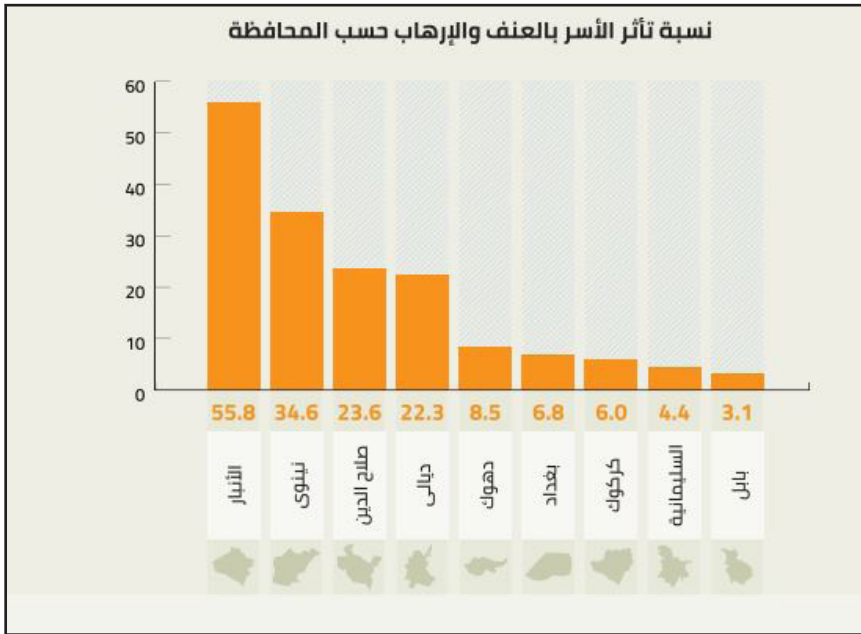
يمكن تحديد أبرز الأسباب الرئيسية لمشكلة البطالة في العراق بالآتي:

أ- الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي:

تلك الاختلالات التي أدت إلى أن يكون الاقتصاد العراقي ريعياً يعتمد على استخراج وتصدير سلعة إستراتيجية واحدة (النفط) والتي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية في سنوات متلاحقة، وترك هذا التدهور آثاره الضارة على الاقتصاد والمجتمع، وعمق الركود الاقتصادي، ولم يعد القطاع العام مؤهلاً لاستيعاب قوة عمل جديدة خاصة من الخريجين الجدد، وفي عام (2010) بلغت نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (95. 5% لقطاع الزراعة، 62. 51% لقطاع الصناعة الاستخراجية، 71. 2% للصناعة التحويلية، 48. 53% لقطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية) مما يؤشر وجود حالة من الاختلال الهيكلي متجسدة باختلال نسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة.

ب- عدم الاستقرار السياسي في العراق:

أدت ظروف الحروب التي مر بها العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى وانتهاء بالاحتلال الأمريكي إلى عسكرة المجتمع، واستخدام طاقات القوى العاملة في الأعمال العسكرية والأمنية، مما أدى إلى تعطيل أهم الموارد الاقتصادية في تحقيق تنمية قادرة على خلق فرص عمل لتشغيل هذه القوى التي استنزفت في الحروب واليوم بالأجهزة الأمنية الكبيرة العدد التي تفوق في أعدادها أية دولة أخرى من الدول المماثلة للعراق في حجم سكانه. ويظهر المرتسم أدناه تأثير الأسر بالعنف والإرهاب في العراق



الجهاز المركزي للإحصاء واليونسييف : المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق
2019 (بغداد : مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، 2020) ص 8.

ت- الإغراق السلعي للأسواق العراقية:

لقد أدت سياسة الباب المفتوح إلى سيادة ظاهرة إغراق السوق العراقية بسلع رخيصة وخامات رديئة منافسة للسلع العراقية المماثلة سواء للقطاع العام أم الخاص من دون تدخل حكومي، حيث كان من أسباب الإغراق السلعي هو تعطيل قانون أتعرفه الكمركية على الاستيرادات أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستورة، إذ لا تفرض عليها سوى ضريبة أعمار العراق بنسبة 5% (باستثناء الغذاء والدواء)، وهي نسبة قليلة لا توفر الحماية للمنتجات الوطنية، في حين أن هنالك ضريبة تفرض على المواد الخام التي يستوردها القطاع الصناعي اللازمة للتصنيع بنسب مرتفعة تصل إلى 20%؛ مما أدى إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج الوطني.

4. الفساد:

يؤثر الفساد في اتساع فجوة البطالة من خلال الآتي:

أ. التعيين ليس على أساس الكفاءة والشهادة الدراسية وإنما على المحسوبية والولاءات والمحاصصة في جميع الوزارات بما فيها السفارات العراقية في الخارج، مما يجعل المستحقين فعلا للعمل في المنصب والوظيفة المعينة بعيدين عنها.

ب. تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين، وتشغيل الأحداث بدلا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث.

النسبة المئوية للأطفال الذين أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال 2016، 2018		
التفصيل	2016	2018
أولاد	7.1	10.2
بنات	2.5	4.3
الإجمالي	4.9	7.3

الجهاز المركزي للإحصاء: جداول تقرير التنمية المستدامة لسنة 2020

ت. غياب المتابعة للمشروعات المقررة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية إذ تصل نسب تنفيذ المشروعات إلى أقل من 10% تقريباً لتلك المشروعات في العام 2006، حسب تصريحات السيد وزير المالية، مما ترك أثر عميقاً على معدلات البطالة.

5- ظاهرة غسيل الأموال:

تؤدي عملية غسيل الأموال إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد، إذ إن هروب الأموال من الداخل إلى الخارج، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى الدول الأجنبية، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة، لإقامة المشروعات الإنتاجية القادرة على استيعاب عدد كبير من العاطلين عن العمل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة.

6- غياب التنسيق بين النظام التعليمي وسوق العمل:

عندما تنقطع العلاقة بين العمالة والتعليم يتم هدر الموارد وتبديد العوائد، ويزداد الأمر سوءاً لجمود مؤسسات التعليم وقلة الاستثمارات وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوبة نجد أهم ما يقلق الحكومة هي بطالة الخريجين التي تظهر استمرار إدامة التعليم العالي في العراق سوق العمل بشكل لا يتلاءم مع حاجته.

7- النمو السكاني المرتفع:

إن العراق -وكنتيجة للمستوى العالي من الخصوبة- هو بلد فتي بما يتعلق بالسكان، فالعراقيون الذين هم تحت سن 15 عاماً يشكلون حوالي 43% من السكان، وهذه وأن التحدي الأهم الذي يواجه العراق هو توفير فرص عمل منتجة للشباب، إذ يصل حوالي 850,000 عراقي كل عام إلى عمر مناسب لدخول سوق العمل، وبعبارة أخرى، في كل سنة تفشل البلاد في خلق ربع مليون فرصة عمل جديدة، تصبح هناك زيادة في حجم المجموعات غير العاملة.

8- محدودية القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي:

إن محدودية النشاط الخاص في ظل محدودية الفرص المتاحة أمامه تقيّد فرص نموه

مثلما تقيّد نشاطه فترجع عرض منتجات القطاع الخاص نتيجة مزاحمة القطاع العام أو القطاع الخارجي أدى ذلك إلى خفض احتياجاته من العمالة.

9- - تعاظم الإنفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار:

إن زيادة النفقات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثير من العوائد المالية، وإلى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها؛ مما ولد اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، وبسبب عجز الدولة عن مواجهة، مما أدى إلى تراجع التخصيصات الاستثمارية الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية وجعلها غير قادرة على خلق فرص عمل تتناسب مع حجم القوة العاملة، وبرز الأثر الاقتصادي للإنفاق العسكري أيضاً من خلال استخدام القطاع العسكري حجماً كبيراً من الموارد البشرية والمواد الخام والمنتجات وقطاع واسع من الخدمات.

10- - المديونية الخارجية:

تعد معضلة ديون العراق الخارجية من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد الأمن في المرحلة الحالية، فضلاً عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية جديدة على واقع الدولة العراقية الحديثة، وقد أسهمت المديونية الخارجية ودفع التعويضات وخاصة التعويضات التي طالبت بها الكويت والبالغة 178 ملياراً بعد احتلالها عام 1990 بتباطؤ الجهود التنموية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وأضعفت قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

11- - ضعف الاستثمار الأجنبي:

بعد الاستثمار الأجنبي أحد المداخل في تحقيق التنمية ولاسيما في ظل ضعف الإمكانيات المحلية إلا أنه ما زال هناك ضعف في الإقبال من قبل المستثمرين على الكثير من المشاريع ولأسباب مختلفة وهذا انعكس على العملية التنموية ومن ثم صعوبة إيجاد فرص عمل للكثير من القوى العاملة في العراق.

12- - عدم رغبة الشباب بالعمل:

كثيراً ما نجد ميول الشباب نحو التسلية وترك العمل على الرغم حاجتهم للعمل، فهو يترك العمل إما لعدم قناعاته واستصغاره للعمل، وإما أن نظرة المجتمع لا تجذبه (ثقافة العيب)، ومن

هذه الأعمال تنظيف الشوارع ورفع النفايات وموظفي الخدمة في المستشفيات والدوائر الحكومية⁸. بالإضافة الى ذلك ترصد تقارير التنمية البشرية تعرض الكثير من الشباب الى الاكراه والاستغلال الذي يقوض التنمية من ناحية، ويرفع من عزوف الشباب عن العمل جراء الاسباب المترتبة على ذلك كما في المرتسم ادناه.



UNDP: Human Development Report 2015 (Arabic p.41, language): Work for Human Development

2 - الآثار المترتبة على مشكلة البطالة في العراق:

أ - الآثار الاقتصادية: ويمكن حصر أهم الآثار الاقتصادية للبطالة في العراق على الاقتصاد والمجتمع وكما يأتي:

- عدم استغلال الموارد البشرية وهدرها:

8. انظر : سارة الخشمي ، وشروق الخليف ، مصدر سبق ذكره ، ص 02.

فمن الناحية الاقتصادية للبطالة أثر على هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل، لأن البطالة تدفعهم إلى تقليص حجم الإنتاج ثم الاستغناء عن عدد من العمال اي فقدان الامن الوظيفي⁹.

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (طبقاً لقانون اوكون Okun's law):

يوضح «قانون أوكون» العلاقة الإحصائية بين معدل البطالة في البلاد ومعدل نمو اقتصادها. وكإجراء تقريبي أولي، افترض الاقتصاديون أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يرافقه انخفاض معدل التوظيف بنسبة 1%، وارتفاع معدل البطالة بذات النسبة.

ولكن أبحاث «أوكون» في الستينيات، أظهرت أن هذه التقديرات غير دقيقة، وفيما أصبح يعرف باسم «قانون أوكون» أشار الاقتصادي الأمريكي إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% لا بد أن يلازمه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%، والعكس صحيح¹⁰.

- انخفاض الإيرادات الضريبية:

إن تفشي البطالة يحرم خزينة الدولة من الإيرادات الضريبية المباشرة (ضرائب الدخل والأرباح) التي كان من الممكن جبايتها من العاطلين فيما لو كانوا يعملون.

- ارتفاع نسبة الإعالة:

إن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة لدى الأسرة وكذلك ارتفاع معدلات الإعالة، ففي العراق يعيل العامل الواحد أكثر من ستة أفراد، أي إن (15%) فقط من السكان تعيل باقي السكان ويظهر المرتسم ادناه مستويات هشاشة الأسر الكبيرة طبقاً لبيانات وزارة التخطيط.

9. حول فقدان الامن الوظيفي : المصدر نفسه .

10. ما قانون «أوكون»؟ وهل يعد فعلاً «أداة لا تقدر بثمن»؟ ، نشرة ارقام الاليكترونية في 9 اذار 8102

<https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/534045>



الجهاز المركزي للإحصاء واليونسييف : المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق 2019)
بغداد : مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 2020) ص 23.

- الخسارة المتمثلة في الإنفاق على التعليم:

تتمثل الخسارة الاقتصادية المزدوجة في الإنفاق على التعليم من دون الاستفادة من مخرجاته إذ أنه يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة من جهة، وهدر في الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى، فيما لو بقي هؤلاء الخريجون بدون عمل وضمن صفوف العاطلين عن العمل¹¹.

- بروز الاقتصاد غير الرسمي (القطاع غير النظامي):

من آثار البطالة الاقتصادية في العراق بروز ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي، على الرغم من مضي عقود على طريق التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية، إلا أنه ما تزال بيوت الطين والصفيح تسيطر بمعظم العواصم والمدن الرئيسة للدول النامية، وكذلك تمتد على جانبي كل شارع تجاري أكشاك الباعة المتجولين وعرباتهم، وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، التي تصل قيمتها سنويا إلى مليارات الدولارات، التي تظل خارج السجلات، بعيدا عن أعين رجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.

- بروز ظاهرة عمل الأطفال والتسول:

تشكل ظاهرة عمالة الأطفال مشكلة يعاني منها المجتمع العراقي والمجتمعات النامية وهذه المشكلة تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية فضلا عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحقها بالأطفال، ولقد أكدت الدراسات العديدة التي تناولت محددات عمل الأطفال إلى أهمية العامل الاقتصادي إذ يظهر انخفاض مستوى دخل الأسرة كمؤشر مهم وفاعل في عمل الأطفال. ويبين الجدول التالي حجم عمالة الاطفال في العراق بموجب بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2018.

11. للمزيد من التفصيل انظر : مركز البيان للدراسات والتخطيط : الموازنة بين سوق العمل والتعليم

[/https://www.bayancenter.org/2016/09/2406](https://www.bayancenter.org/2016/09/2406)

نسبة الأطفال حسب مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية خلال الأسبوع الأخير، وفقاً للفئات العمرية، العراق، 2018									
عدد الأطفال في الفئة العمرية 17-15 سنة	نسبة الأطفال في الفئة العمرية 17-15 سنة الذين شاركوا في: نشاط اقتصادي لـ		عدد الأطفال في الفئة العمرية 14-12 سنة	نسبة الأطفال في الفئة العمرية 14-12 سنة الذين شاركوا في: نشاط اقتصادي لـ		عدد الأطفال في الفئة العمرية 5-11 سنة	نسبة الأطفال في الفئة العمرية 5-11 سنة الذين شاركوا في: نشاط اقتصادي لـ		عدد الأطفال في الفئة العمرية 5-11 سنة
	أكثر ساعة أو مدة	أقل من ساعة		أكثر ساعة أو مدة	أقل من ساعة		أكثر ساعة أو مدة	أقل من ساعة	
8,665	1.7	17.6	9,532	4.2	5.8	25,669	3.1	3.1	المجموع الإجمالي (عراق)
4,478	3.0	28.2	5,010	5.9	7.5	12,879	4.1	4.1	الجنس
4,187	0.4	6.2	4,522	2.2	4.0	12,790	2.2	2.2	ذكر
									أنثى
									المنطقة
5,771	1.4	11.4	6,625	2.4	3.3	17,286	1.7	1.7	منطقة حضرية
2,894	2.5	29.8	2,907	8.2	11.5	8,384	6.0	6.0	منطقة ريفية
									المحافظة
314	0.0	30.5	322	3.3	19.8	834	6.7	6.7	دهوك
804	4.2	16.6	979	3.1	5.7	2,538	1.3	1.3	نينوى
487	0.0	15.5	465	12.0	3.1	1,136	2.5	2.5	سليمانية
331	0.0	18.9	376	2.3	8.2	1,157	7.5	7.5	كركوك
781	0.0	35.0	549	1.8	10.8	1,964	6.0	6.0	أربيل
500	3.6	12.8	428	2.2	5.8	1,434	1.7	1.7	ديالى
375	0.2	14.7	396	2.0	5.6	1,055	2.2	2.2	أبيار

الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف : المسح العنودي متعدد المؤشرات 2018 (بغداد) : شباط 2019) ص 249.

ب- الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة في العراق:

- البطالة والفقير:

ينبغي أن لا نغفل ارتباط مشكلة الفقر أيضاً بمشكلة البطالة التي تؤدي إلى إنتاج الفقر، فضلاً عن ما يصاحب ذلك من تفكك وانحلال أسري وتردي في مستويات الدخل وما يرافق ذلك من ازدياد العاطلين عن العمل بشكل يفوق الحالات التي يعيشها مجتمع في حالة استقرار، وهو ما يمكن ملاحظته في المجتمع العراقي الذي يمر بمرحلة قلق وتوتر وما تخللها من مشكلات.

- البطالة والجريمة:

تؤثر البطالة في أفراد المجتمع تأثيراً كبيراً وتحوله من مجتمع متحضر إلى مجتمع فوضوي يسيطر عليه الخوف والرعب في نفوس الناس، إذ إنّ البطالة تتأثر تأثيراً طردياً مع الجريمة ومن ثم فقدان الأمان الاجتماعي، كما أن العاطلين عن العمل يشعرون بالفشل والعجز وعدم

الكفاءة نتيجة لافتقارهم للأموال وعدم قدرتهم على سد حاجاتهم، ناهيك عن أن العاطل يصاب بالبؤس والأمراض النفسية مما يدفعه إلى سلوك طرق غير مشروعة لمواجهة صعوبات الحياة كاللجوء إلى السرقة وتعاطي المخدرات.

- البطالة والتعليم:

في ظل اتساع معدلات البطالة سيتولد شعور بعدم الرغبة في التعليم وأنه قد يكون سبباً للبطالة مما يؤدي إلى تسرب الطلبة وتخليهم عن الدراسة فيقل بذلك اعتبار التعليم وأهميته وكذلك الشهادة وأصحابها، وزيادة نسبة الرسوب والتسرب في جميع المراحل الدراسية بسبب عدم تمكن الطلبة من الوفاء بمستلزمات الدراسة وقد بلغ عدد الطلبة الذين تركوا الدراسة في مدارس العراق الابتدائية للعام الدراسي (2010-2011) نحو 23053 طالباً.

- البطالة والهجرة:

عندما يشعر الفرد أنه في المكان الخطأ، فلا بد له من البحث عن مخرج للوصول إلى مكان الصواب فيكون التفكير في الهجرة واتخاذ قرارها رغم عدم سهولته اجتماعياً ونفسياً، ومشكلة البطالة في العراق أدت وخاصة بين أصحاب المؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج بحثاً عن فرصة للعمل.

- البطالة والاغتراب والعزلة النفسية والاجتماعية:

إن الشخص العاطل عن العمل يعاني من قلة الدخل أو ينعدم فلا يستطيع إشباع حاجاته الضرورية فضلاً عن الكمالية بطبيعة الحال يعيش الشهور بالحرمان والذل يصاب بالإحباط ويضعف انتماءه لمجتمعه ويقل ولاءه له ويغترب في وطنه.

ت - الآثار السياسية للبطالة في العراق:

تؤدي البطالة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلدان التي تنتشر فيها، لأنّ الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص العمل، فمن واجب الحكومة توفير العيش الرغيد لأبنائها فكلما وفرت الحكومة الخدمات وفرص العمل لشعبها أزداد تمسك الشعب بالحكومة، أما إذا حصل العكس فعدم توفير الخدمات وعدم فتح فرص عمل للعاطلين

وامتناع الحكومة عن مد يد العون والمساعدة يولد في نفوسهم نوع من الضجر والكره تجاه الحكومة، وكذلك تكون البطالة سببا في زعزعة النظام الأمني، حيث إن الضغوط المترتبة من الظروف المعيشية الصعبة للعاطلين عن العمل يزيد من احتمالية ارتكاب الأفراد للجريمة والجنوح وتجاوز قيم وضوابط وقوانين المجتمع، والبطالة تؤدي أيضا إلى نمو تيارات التطرف في المجتمع، وضعف الولاء والانتماء لدى المواطن العاطل عن العمل، والخروج على النظام العام، وانخفاض الرضا لدى المواطن عن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مواجهة البطالة.



الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف : المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق 2019)
بغداد : مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 2020)ص6.

خيارات السياسات العامة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق

1. تبني الحكومة العراقية استراتيجية وطنية تعمل على القضاء على الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي، والخروج من دائرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي والاعتمادية شبه الكلية على مصدر وحيد هو النفط، كونه سلعة قابلة للنفاذ تتميز بتذبذب سعرها عالميا، وأن تعمل الحكومة على تطوير القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، لأنها من القطاعات المهمة في أي اقتصاد، التي تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفر الآلاف من فرص العمل للعاطلين عن العمل.
2. العمل على تحقيق الاستقرارين السياسي والأمني، لكون تلك الظاهرة من الظواهر الرئيسة التي عرقلت أغلب المشاريع التنموية والخدمية، وإيجاد حلول سريعة لمشكلة المهجرين وضمان عودتهم إلى ديارهم وتوفير فرص عمل لهم، ودافعا لإنشاء المشاريع الكبرى التي تستقطب العاطلين عن العمل وترفع من مستواهم المعيشي، فبدون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يكون الحديث عن التنمية المجتمعية مجرد وهم.
3. مكافحة الفساد الذي يعد من أخطر معوقات التنمية وتنفيذ السياسات العامة في العراق، والعمل على وضع الحلول العملية للقضاء عليه من خلال تفعيل القانون واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المتجاوزين على المال العام.
4. تنشيط ودعم القطاع الخاص من خلال تسهيلات حكومية لأجل القيام بمهامه، وذلك بإيقاف سياسة الإغراق السلعي غير المنضبط من أجل تشجيع الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي بشكل خاص، وإعفاء السلع الإنتاجية التي يستوردها القطاع الخاص من الضريبة الكمركية ومنحه القروض الميسرة، وحث القطاع الخاص على توظيف العمالة العراقية بدلا من العمالة الأجنبية لآثارها على سوق العمل واستنزاف للعملة الصعبة بخروجها من البلاد ومساوئها على الاقتصاد الوطني.
5. إصلاح السياسة العامة التعليمية من خلال التنسيق بين وزارة التعليم العالي والتربية والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية من أجل تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وإصلاح النظام التعليمي لمواكبة التطور العلمي العالمي، الذي يحتاج مهارات

- علمية عالية المستوى تحقق الإنتاجية العالية والتي بدورها تجلب الأجور المرتفعة.
6. وضع استراتيجية سكانية وطنية تتلائم مع واقع الاقتصاد العراقي، وتحد من الزيادة السكانية العشوائية غير المخطط لها والتي تجعل من أي زيادة في الدخل القومي غير مجدية، ومن ثم لا بد من وضع سياسات سكانية تتلائم وتنسجم مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدلات النمو السكاني.
7. قيام وزارة الخارجية العراقية بجهود دبلوماسية يعمل على إطفاء الديون الخارجية المترتبة على الدولة العراقية نتيجة للسياسات العنيفة للنظام السياسي السابق، ولاسيما الديون الكريهة لصالح الدول العربية والخليجية، لأنها تمثل عقبة في طريق التنمية الشاملة.
8. تفعيل دور السلطة التشريعية في تشريع القوانين المهمة والمؤثرة والقادرة على وضع الحلول لمشكلة البطالة في العراق، وأجراء تعديلات مهمة على قانون الاستثمار بالشكل الذي يشجع الاستثمارات داخل البلاد.
9. إجراء التعديلات الدستورية المهمة على الدستور العراقي الدائم لعام (2005)، بالشكل الذي يحدد بشكل واضح فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ليتسنى للسلطة التشريعية سن القوانين الاقتصادية والاجتماعية المهمة في معالجة مشكلة البطالة في العراق وغير المتعارضة مع الدستور.
10. تبني الحكومة العراقية سياسة مالية جديدة تقوم على توجيه الإنفاق العام وإزالة الاختلال الموجود بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، وفي الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات بالشكل الذي يحقق الوفرة المالية والنمو الاقتصادي السليم، وأن تسهم السياسة المالية في حل مشكلة البطالة من خلال تبني سياسة ضريبية متوازنة على وسائل الإنتاج؛ لأن تخفيض الضرائب على العملية الإنتاجية سوف يعمل على خفض كلف الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدلات البطالة.
11. توجيه السياسة النقدية بالشكل الذي يؤدي إلى وضع الحلول لمشكلة البطالة في العراق من خلال قيام المؤسسات النقدية عرض النقد في السوق بسعر فائدة متوازن ومحاولة تخفيضه،

بالشكل الذي يقلل من مجمل تكاليف العملية الإنتاجية، وما يعكسه ذلك في خلق فرص عمل جديدة، وكذلك منح القروض الميسرة، وبفوائد مخفضة من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على خلق فرص عمل للعاطلين.

12. إصلاح السياسة العامة التجارية، من خلال إيقاف العمل بسياسة الباب المفتوح والإغراق السلعي للأسواق العراقية ووضع الضوابط الكفيلة لحماية المنتج الوطني، وإصلاح الاختلال في الميزان التجاري العراقي لصالح الصادرات غير النفطية وعقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار بخصوص التبادل التجاري المتكافئ بالشكل الذي يخدم الإنتاج الوطني وتصدير الفائض منه وتوفير إيرادات إضافية للموازنة العامة بالعملة الصعبة، مما يطور العملية الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة ويرفع المستوى المعيشي للأفراد.

13. وضع استراتيجية وطنية لتطوير القطاع الزراعي والصناعي في العراق لامتلاك العراق كل العوامل المادية والبشرية القادرة على خلق زراعة وصناعة وطنية ناجحة، وأن الاهتمام بهذه القطاعات سوف يخلق فرص عمل قادرة على خفض معدلات البطالة في العراق.

14. تبني السياسات العامة الاجتماعية في العراق أسس مهمة في تحقيق التعاون والتخطيط والمتابعة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني) في مجالات التمويل والتقويم والنقد لتطوير تلك السياسات بالشكل الذي يطور ويصوب عملها.

15. وضع دراسة ذات مخرجات تقويمية لشبكة الحماية الاجتماعية لتعزيز دورها في ترشيد الاستهداف للفئات الفقيرة والهشة، وزيادة الإعانات بصورة ملائمة ومعدلات التضخم وتحقيق الرفاه المطلوب، ولا تقتصر على الإعانات النقدية وإنما ضمان الحصول المجاني للخدمات الأخرى كالتعليم والصحة والسكن المناسب، وشمول فئة العاطلين عن العمل بالحصول على تلك الإعانات لحين حصولهم على فرصة عمل.

16. دعم وتقويم برنامج القروض الصغيرة والذي يعد من أدوات السياسة العامة الاجتماعية المهمة، ويفضل توجيه تلك المشاريع من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وإشرافها، من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي (نباتي، حيواني) لقلّة تكاليفه ولتوفر الأيدي العاملة وكل مستلزمات الإنتاج من أرض خصبة ومياه وفيرة.

17. يعد تخطيط السياسات العامة أمراً ضرورياً لنجاح أي سياسة عامة؛ وعليه يجب العمل وخلال مدة زمنية قصيرة على إجراء التعداد السكاني، إذ يعد ضرورة قصوى يحتاجها صانع القرار، لأن الاعتماد على بيانات دقيقة هو الطريق الأفضل لضمان رشد وعقلانية أي سياسة عامة، إذ إن البيانات والمعلومات عن حجم مشكلة البطالة في العراق كلما كانت معتمدة على إحصاء علمي سليم، تكون مخرجات السياسة العامة العراقية فاعلة ومنطقية تعالج واقع وأسباب المشكلة وتضع الخيارات والحلول العقلانية لها.